

السياحة الخضراء وتحديات التنوع الاقتصادي

زبشي نوال

عثماني أنيسة

بومعزة حليلة

الملخص:

تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على دور السياحة الخضراء في تفعيل النشاط الاقتصادي والاجتماعي، باعتبارها مصدر بديل لتنويع الاقتصاد خاصة النفطية ومواجهة التذبذبات في أسعار هذه الموارد الناضبة. وتوصلنا من خلال هذا البحث بان السياحة بصفة عامة والسياحة البيئية كشكل من أشكالها أصبحت تمثل حلقة وصل بين الاستثمار السياحي وضرورة المحافظة على البيئة من جهة ، وقطاع دوره خلق الثروة من جهة أخرى، مما يتوجب على جميع الفاعلين في الدولة للإسراع إلى ضرورة الاهتمام بالقطاع السياحي أكثر لتحقيق الأهداف المرجوة منه، باعتباره من أهم قطاعات الخدمات التي قد تسهم في تنويع اقتصاديات الدول النفطية خاصة وتحقيق التوازن الاقتصادي. **الكلمات المفتاحية:** السياحة، السياحة الخضراء، التنوع الاقتصادي.

Green tourism and the challenges of economic diversification

Abstract This paper aims to shed light on the role of green tourism in activating economic and social activity, as an alternative source for diversifying the economy, especially oil, and facing fluctuations in the prices of these depleted resources. We have reached through this research that tourism in general and environmental tourism as a form has become a link between tourism investment and the need to preserve the environment on the one hand, and its role sector is creating wealth on the other hand, which requires all actors in the state to accelerate the need to pay more attention to the tourism sector To achieve the desired goals, as it is one of the most important services sectors that may contribute to diversifying the economies of oil states in particular and achieving economic balance.

Key words: tourism, green tourism, economic diversification.

مقدمة:

يكتسي موضوع التنوع الاقتصادي مكانة هامة في الاقتصاديات الريعانية التي تعتمد بدرجة كبيرة على منتج واحد في عملية التصدير وكذا الاعتماد عليها كمورد أساسي في تمويل الميزانية، فالاعتماد على مورد واحد كمحرك للنمو الاقتصادي يمكن أن يعرقل أو يوقف عجلة التنمية إذا ما انخفضت أسعار هذا المنتج في الأسواق العالمية. إن اعتماد هذه الاقتصاديات على مورد واحد لم يكن اختيارا بل كانت مجبرة على ذلك وفق مبدأ التخصص ونمط تقسيم العمل الدولي ومدى وفرة هذت المورد في تلك الدول، إذ اغلب هذه الدول تتمتع بميزة نسبية في إنتاج هذا المورد خاصة فيما يتعلق بالثروات الباطنية. من خلال ما سبق نجد بأن ثراء هذه الدول بالثروات الباطنية هو نعمة عليها (في حالة ارتفاع أسعار هذه الثروات في الأسواق العالمية)، ولكن يصبح نقمة عند انخفاض الأسعار وذلك لعدم وجود البديل في هذه الحالة، ولذلك وجب التفكير في تنويع هيكل اقتصاد هذه الدول حتى لا يبقى اقتصادها مرتبط بتقلبات أسعار هذه المنتجات الريعانية في الأسواق العالمية.

والسؤال الذي يمكن طرحه : كيف يمكن للسياحة الخضراء أن تساهم في إنجاح سياسة التنوع الاقتصادي ؟

للإجابة على هذه الإشكالية قسمنا بحثنا إلى ثلاثة محاور رئيسية:

أولاً: أهمية التنوع الاقتصادي ومؤشرات قياسه.

ثانياً: السياحة وأهمية السياحة الخضراء .

ثالثاً: الجهود الدولية لتفعيل السياحة الخضراء.

أولاً: أهمية التنوع الاقتصادي ومؤشرات قياسه

إن أهمية وضرورة التنوع الاقتصادي تكمن في تحقيق الاستقرار للموازنة العامة ومن ثم تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها، وذلك من خلال تفعيل مختلف القطاعات الإنتاجية ، كذلك يؤدي إلى تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية وذلك من خلال توفير ما يحتاجه التخطيط من خبرات محلية وأجنبية ومؤسسات إدارية وبيئة اجتماعية وغيرها، عن طريق توفير الأموال اللازمة لذلك.

1. مفهوم التنوع الاقتصادي، أهدافه ، أنواعه:

عادة ما تشهد البلدان المصدرة للنفط بصورة عامة بعد نمو صادراتها (النفطية) تقلبات اقتصادية شديدة تتمثل في انهيار النمو في مرحلة ما بعد الطفرة النفطية، مما يؤدي إلى ركود طويل الأمد .

وعلى هذا الأساس ينبغي على كل دولة ريعية سواء كانت تعتمد على النفط أو الغاز أو على غيرها من الموارد، أن تعمل على تنوع مصادر دخلها وذلك بتفعيل قطاعات أخرى، على أن لا يعتمد على هذا القطاع بشكل منفرد، لتجنب المشاكل والمخاطر التي تصيب الاقتصاد في ظل اعتماده على مورد واحد.

1.1 ماهية التنوع الاقتصادي: للتنوع الاقتصادي تعاريف كثيرة ومتعددة، أهمها:

- يعرف التنوع الاقتصادي على انه العملية التي تشير إلى استغلال كافة الموارد وطاقت الإنتاج المحلية بما يكفل تحقيق تراكم في قدرات قادرة على توليد موارد متجددة، وبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي، وفي مراحل متتالية تنوع الصادرات، حيث يعد التنوع من الأولويات التي تترجم الاهتمام بسد منابع التخلف والتبعية المفرطة والاعتمادية المستمرة على الخارج. (ستبانوف، 1987، صفحة 221)

- كذلك يعني "إيجاد مصادر إضافية غير نفطية للعملة الأجنبية ولإيرادات الموازنة العامة وفي ذات الوقت خلق مصادر مستديمة للاستخدام في القطاعات الإنتاجية/الخدمية لاستيعاب الأعداد المتنامية الداخلة لسوق العمل، بعيداً عن الاستخدام الحكومي " . ويعرف أيضا على انه " الرغبة في تحقيق عدد اكبر لمصادر الدخل الرئيسية في البلد ، التي من شأنها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية ، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة ، دون إن يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة تنافسية عالية ، وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجياً لتكون بدائل يمكن أن تحل محل المورد الوحيد " . (الجبوري)

- يعرف التنوع الاقتصادي على انه : " عملية تهدف لتنوع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد، إذ سنؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل. (للتخطيط، التعريف بمفهوم التنوع الاقتصادي وأهدافه ومحدداته)

- فالتنوع الاقتصادي هو سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة وبمعنى آخر يقصد به تنوع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنوع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنوع الأسواق الخارجية . (الخطيب، 1436 هـ، صفحة 18)

2.1 أنماط التنوع الاقتصادي:

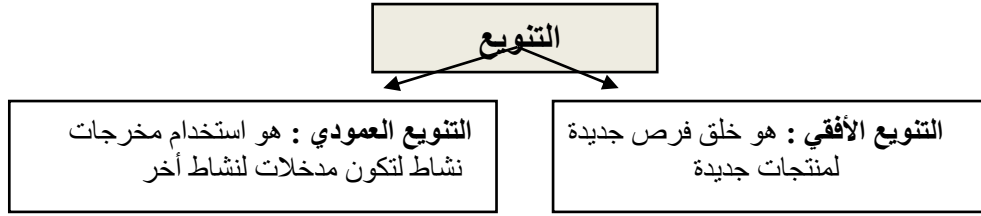
يمكن التمييز بين نوعين من التنوع الاقتصادي، فقد يكون التنوع في المنتجات، وذلك بجعل الهيكل الإنتاجي (الصناعي) المحلي لدولة ما أكثر تنوعا، وذو قاعدة اقتصادية عريضة وأقل اعتمادا على عدد قليل من الأنشطة، كما يمكن إتباع سياسة تنوع للأسواق، على صعيد الصادرات، التنوع قد يكون حول توسيع سلة صادرات البلد و/أو دخول أسواق جديدة للتصدير بوجه عام. : (Organization, 2015, pp. 3-8)

حيث يعتبر تنوع الهيكل الإنتاجي (الصناعي) تحقيقا لمكاسب الإنتاجية، بهدف الاستعانة بها للحد من الاعتماد على أنشطة دون الأخرى في النشاط الإنتاجي، كما يسمح التنوع الإنتاجي على ترقية الهيكل الإنتاجي إلى مستويات أعلى من التكنولوجيا والمهارات، أما تنوع الأسواق، يمثل الوصول إلى أسواق جديدة بمنتجات جديدة فرصة للدولة من تحقيق قدرات تنافسية صناعية، بكسب مهارات تكنولوجية، وإنشاء قنوات تسويق التي تستدعي فتح منافذ تصديرية محتملة، وبالتالي كلما زاد تنوع أسواق المؤسسة المستهدف اللوج إليها كلما زادت قدرتها التنافسية الدولية.

هناك بعض الدراسات قسمت التنوع الاقتصادي إلى نوعين هما التنوع الأفقي والتنوع العمودي كما يوضحه

الشكل الأتي:

الشكل رقم 1 : تقسيمات التنوع الاقتصادي



المصدر: غلاب فاتح وآخرون، " السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنوع الاقتصادي حالة 'ماليزيا- اندونيسيا- المكسيك) ، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، مارس 2017 ص 82.

حيث يقصد بالتنوع الأفقي، توزيع الاستثمار على أدوات من نفس الفئة، على سبيل المثال قطاع النفط، أما التنوع العمودي أو الرأسى فيطلق على توزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة كالزراعة والصناعة والخدمات . (لزعر، 2013، صفحة 15)

3.1. أسباب وأهداف اللجوء لسياسة التنوع الاقتصادي:

تختلف دواعي وأهداف تبني سياسة تنوع اقتصادي من اقتصاد لآخر ومن دولة لأخرى.

أ. أسباب اللجوء إلى سياسة التنوع الاقتصادي:

هناك أسباب عديدة تدعو الدول خاصة التي يتركز اقتصادها على المحروقات كمورد وحيد في سياساتها التجارية، إلى اللجوء لمحاولة التخلى عن سياسة الاعتماد المفرط لمادة أولية واحدة وقطاعا واحدا، رغم توفر قطاعات أخرى يمكن تنشيطها بالموازاة مع قطاع النفط .

- زيادة المنافسة في الأسواق . - ظهور منافسين جدد. - التطورات التكنولوجية . - إيجاد بدائل تحل محل الواردات، والاعتماد على القطاعات الرئيسية في تكوين الناتج.

ب. أهداف سياسة التنوع الاقتصادي:

يمكن تلخيص الأهداف الرئيسية للتنوع الاقتصادي في ما يلي: (لزعر، 2013، صفحة 15)

- تنمية وتطوير القطاعات غير النفطية: تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل والنقد الأجنبي ولعائدات الميزانية العامة، ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الاستثمار فيها.

- تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط في النشاط الاقتصادي: تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم واکبر في العملية الاقتصادية وتقليص دور الدولة والسلطات العمومية.

- تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات، والتقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية، وتوفير فرص الشغل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد.

- حماية الاقتصاد من الصدمات الخارجية: التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والمقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية، مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالبنترول، أو الجفاف بالنسبة للمواد الزراعية والغذائية، أو تدهور النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية خاصة في الدول الشريكة (مثال الدول الأوروبية بالنسبة للدول العربية).

- تعزيز دور الاستثمار الأجنبي في النشاط الاقتصادي: دور الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يؤدي إلى تعزيز التنمية الاقتصادية، وهو بذلك يعد من بين أهداف سياسة التنوع الاقتصادي.

كما توصلت دراسات أخرى إلى تلخيص مبررات انتهاج سياسة لتنوع الاقتصادي كالاتي (رواينية، 2016، صفحة 135):

- اتجاهات معدلات التبادل التجاري؛
- وفورات الحجم الخارجية في الاقتصاديات المرتبطة خصوصا مع التصنيع؛
- عدم استقرار الأسعار في أسواق السلع الأولية؛

- استنزاف الموارد المعدنية؛
- الحد من مخاطر المحفظة.

من جهة أخرى، يمكن التمييز بين أهداف التنويع الاقتصادي حسب الأفق الزمني، فعلى المدى القصير، قد يكون الهدف هو التوسع وتعزيز عائدات القطاع الرئيسي، وبالتالي زيادة نصيب هذا القطاع في كل من الناتج المحلي الإجمالي والعائدات التصديرية، أما على المدى الطويل، فالهدف المنشود هو استخدام العوائد المكتسبة عن القطاع الرئيسي، في إحداث تنمية اقتصادية مرتكزة على التنويع والتوجه نحو الاستثمار في قطاعات أخرى، أي أن القطاع الرئيسي كالنفط، قد يتم الاعتماد عليه ليصبح وسيلة لإحداث التنوع الاقتصادي. (بوشول، صفحة 229)

2. قياس التنويع الاقتصادي:

لقياس مدى التنويع الاقتصادي ، هناك من جهة مؤشرات تستخدم كدلالة لدرجة التنويع الاقتصادي في الدولة محل الدراسة، ومن جهة أخرى هناك مقاييس مختلفة ومتعددة يمكن من خلالها قياس مدى التنويع الاقتصادي، وذلك بقياس تشتته من خلال مقارنته بين الدول المختلفة أو لنفس الدولة خلال فترات مختلفة.

1.2. مؤشرات التنويع الاقتصادي: هناك عدة مؤشرات تدلنا على مدى التنويع الاقتصادي لأي دولة أهمها: (احمد، 2018، صفحة 23)

- ✓ **معدل ودرجة التغير الهيكلي،** كما تدل عليهما النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي. إضافة إلى زيادة أو انخفاض إسهام هذه القطاعات مع الزمن. ومن المفيد أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع.
- ✓ **درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي،** وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط. ومن المفهوم أن التنويع يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن.
- ✓ **تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة،** لأن أحد أهداف التنويع هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط، ومن المؤشرات المفيدة الأخرى، وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية على مر الزمن، إذ أن ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية.
- ✓ **نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات،** والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية. وبصورة عامة يدل الارتفاع المضطرب للصادرات غير النفطية على ازدياد التنويع الاقتصادي. على أن التغيرات القصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط وصادراته.
- ✓ **تطور إجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع،** ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس وأن يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ **تغير ما للقطاع العام والقطاع الخاص من إسهام نسبي في الناتج المحلي الإجمالي،** وهذا مؤشر هام لأن التنويع الاقتصادي يعني زيادة إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي.
- ✓ **مقاييس الإنتاجية،** حيث يمكن تطبيق هذه المقاييس خصوصا على أنشطة متنوعة في القطاع الخاص، لتقييم معدل تنميته وتحديثه.

2.2. قياس درجة التنويع الاقتصادي: هناك مقاييس تستخدم لمعرفة درجة التنويع الاقتصادي أهمها:

- **مقياس فلاديمير كوسوف:** يأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية:

$$COS = \frac{\sum_i^n \alpha_i \beta_i}{\sqrt{\sum_{i=1}^n \alpha_i^2} \sqrt{\sum_{i=1}^n \beta_i^2}}$$

حيث:

(α_i): الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي في فترة الأساس.

β_i : الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة.

Cos: ويستدل على وجود التنويع من خلال حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد في حالة $Cos = 0$ ، وعلى العكس في حالة الابتعاد عن القيمة مما يترجم بنقص في التغيرات الهيكلية.

- **معامل هيرفندال هيرشمان (Herfindahl-Hirschman Index)** والذي تختصر تسميته ب(HHI)، والذي يعد الأكثر شيوعاً لقياس التنوع الاقتصادي. وهو يعتمد على قياس مقدار التركيز في الصناعة بصفة عامة أو في قطاع معين، واستخدم من قبل هيئات ومنظمات دولية كثيرة لمعرفة مدى التنوع في قطاع الصادرات لدولة ما أو لعينة من الدول. ويحب بالعلاقة التالية (قروف، 2016، صفحة 640)
- **مؤشر ثايل (Theil Index):** هو أحد مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي في الهيكل الاقتصادي (مؤشر احتساب التخصص/ التنوع) والذي يتم ربطه بالنمو الاقتصادي، أي يستعان به لتحليل العلاقة بين تنوع / تحول الهيكل الاقتصادي ومستوى النمو الاقتصادي، فهو مؤشر تتراوح قيمته بين (0-1) وكلما اقتربت قيمة المؤشر من الواحد الصحيح دل ذلك على ارتفاع مستوى التخصص أو ضعف التنوع في اقتصاد الدولة (هيكل ناتجها المحلي الإجمالي)، بمعنى توزيع مركز وغير عادل للموارد بين القطاعات . وبالعكس كلما انخفضت قيمة المؤشر كلما دل ذلك على انخفاض التخصص وزيادة التنوع الاقتصادي . (للخطيط، 2018، صفحة 54)

منهجية حساب مؤشر ثايل يكون بالمعادلة التالية:

$$= \frac{1}{N} \sum_{i=1}^N \left(\frac{S_{ijt}}{S_{it}} \right) \ln \left(\frac{S_{ijt}}{S_{it}} \right) / \ln N \text{ Theil}_{ijt}$$

حيث:

i.j.t: تشير إلى الدولة، القطاع، والزمن على التوالي.

N: تشير إلى عدد القطاعات.

S_{ijt} : تشير إلى حصة القطاع z في الدولة I في الزمن t.

\bar{S}_{it} : هي متوسط حصة القيمة المضافة بالنسبة لكل القطاعات في الدولة I في الزمن t.

- **مؤشر تنوع الصادرات:** يعد دليلاً للتنوع والتركز في الصادرات من بين أهم الأدلة التي تكشف وتؤشر عن مستوى التنوع الاقتصادي في البلدان التي تتبنى إستراتيجية التنوع، فبينما يقيس دليل التنوع انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة من إجمالي صادراتها عن حصة الصادرات المحلية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية، كما يأتي:

$$S_j = \frac{\sum_i |n_{ij} - n_i|}{2}$$

hij: هي حصة المنتج i في الصادرات الإجمالية للبلد أو مجموعة الدول j . و **hi:** هي حصة المنتج i في الصادرات العالمية الإجمالية .

ثانياً: السياحة وأهمية السياحة الخضراء

تبرز السياحة في الدول المتطورة كرافد أساسي في التنمية الاقتصادية ولذلك نجد ضخامة الاستثمارات المختلفة في القطاع السياحي، حيث تعتمد العديد منها على السياحة، كمصدر مهم من مصادر الدخل الوطني، واستطاعت من خلالها الحصول على مداخيل سنوية كبيرة من القطاع السياحي كما يحدث في الولايات المتحدة وأسبانيا وإيطاليا واليونان والنمسا وسويسرا وفرنسا وإنكلترا وتركيا، وغيرها من بلدان العالم.

تمثل السياحة النشاط الرئيسي على المستوى الدولي ، متفوقة على صناعة السيارات أو النفط ، مع 11 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. في هذا الصدد ، بين عامي 1950 و 2003 ، تضاعف عدد الرحلات السياحية بسبع وعشرين. وفي عام 2003 أيضاً ، بلغ حجم إيرادات السياحة 210 أضعاف ما كان عليه عام 1950. وبالإضافة إلى ذلك ، أعلنت المنظمة العالمية للسياحة أن عدد المسافرين يزيد عن مليار مسافر في عام 2010 ، وهو رقم من المتوقع أن يرتفع إلى 1 ، 6 مليارات في عام 2020. (Chien, 2007, p. 2)

ترداد أهمية ودور حماية البيئة والمناخ في مجال السياحة، حيث يرى الخبراء أنه يمكن لها أن تلعب دور قيادي في العالم، وذلك من خلال الدور المنوط بها في مسالة تحولات المناخ والسياحة المستدامة.

1. أهمية السياحة:

لو لم تكن للسياحة أهميتها ما كانت لتحتل مكانة متميزة في السياسات التنموية للدول المتقدمة والنامية على السواء. وفيما يلي سيتم التعرض للأهمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للسياحة. (كركوش، 2018، صفحة 178)

■ الأهمية الاقتصادية:

تتمثل في تحسين وضع ميزان المدفوعات وتحقيق التنمية الإقليمية خصوصا إيجاد فرص عمل جديدة، بالإضافة إلى توفير خدمات البنية التحتية، وهذا كله يؤدي إلى زيادة مستويات الدخل وبالتالي زيادة إيرادات الدولة من الضرائب ومنه خلق فرص عمل جديدة.

■ على الصعيد الاجتماعي:

تكمن في توفير تسهيلات، ترفيه واستجمام للسكان المحليين وكذلك حماية وإشباع الرغبات الاجتماعية للأفراد والجماعات.

■ على الصعيد البيئي:

تتمثل في المحافظة على البيئة ومنع تدهورها ووضع إجراءات حماية مشددة لها.

■ على الصعيد السياسي والثقافي:

نشر الثقافات وزيادة التواصل بين الشعوب بالإضافة إلى تطوير العلاقات السياسية بين الحكومات في الدول السياحية.

2. السياحة والاندماج في الاقتصاد العالمي:

إن النهوض بالأوضاع الاقتصادية لأغلب دول العالم التي يعتمد اقتصادها على مورد واحد تعد ضرورة ملحة ومطلبا لا يمكن الاستهانة به، وأن المصلحة الأنية والمستقبلية في ظل تزايد هبوب رياح العولمة والاندماج السريع لاقتصاديات العالم تستوجب تجنيد الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة لضمان موقع لها على هذا الكوكب.

ومن البدائل الممكن استغلالها لتي تستطيع الدول أن تتمسك بها للتخفيف من متاعبها وضمان تماسكها واستمراريتها تتمثل في الالتفات إلى القطاع السياحي وإعطائه الأهمية التي يستحقها. إنه القطاع الذي يتطلب استثمارات يمكن التحكم فيها والاستفادة منه في مدد قياسية إذا ما قورن بالقطاعات الإنتاجية الأخرى شريطة توفير سبل النجاح من إرادة صادقة واستقرار سياسي وثقافة سياحية.

3. السياحة والسياحة الخضراء:

تعتبر السياحة من أكثر الصناعات نمواً في العالم، فقد أصبحت اليوم من أهم القطاعات في التجارة الدولية. إن السياحة من منظور اقتصادي هي قطاع إنتاجي يلعب دوراً مهماً في زيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات، ومصدراً للعملة الصعبة، وفرصة لتشغيل الأيدي العاملة، وهدفاً لتحقيق برامج التنمية.

وعلى الصعيد البيئي تعتبر السياحة عاملاً جانباً للسياح وإشباع رغبتهم من حيث زيارة الأماكن الطبيعية المختلفة والتعرف على تضاريسها وعلى نباتاتها والحياة الفطرية ، بالإضافة إلى زيارة المجتمعات المحلية للتعرف على عاداتها وتقاليدها.

1.3 مفهوم السياحة الخضراء:

ظهر مصطلح السياحة البيئية في بداية عام 1980 وهو مصطلح حديث نسبياً ويعبر هذا المصطلح عن أحد أنماط السياحة المرافقة للبيئة، والذي يهدف إلى الحفاظ على الموارد البيئية كعنصر جذب سياحي لأطول فترة ممكنة وقد أشار كل من (Tran and Do (2011) Mc Gahey (2012) و (Mirsanjari (2012) إلى أن هناك عدة مسميات للسياحة البيئية مثل السياحة المسؤولة، والسياحة البديلة، والسياحة الطبيعية، والسياحة المستدامة ... وغيرها من المسميات.

في الدليل الإرشادي للسياحة المستدامة في الوطن العربي يُعرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة السياحة المستدامة بأنها "الاستغلال الأمثل للمواقع السياحية من حيث دخول السياح بأعداد متوازنة للمواقع السياحية على أن يكونوا على علم مسبق ومعرفة بأهمية المناطق السياحية والتعامل معها بشكل ودي، وذلك للحيلولة دون وقوع الأضرار على الطرفين. (سراج)"

وقد وصف (Colvin, 1991) السائح البيئي بأنه شخص يتصف بالخصائص التالية (صفحة 3):

- وجود رغبة كبيرة للتعرف على الأماكن الطبيعية والحضارية؛
- الحصول على خبرة حقيقية؛
- الحصول على الخبرة الشخصية والاجتماعية؛
- تحمل المشاق والصعوبات وقبول التحدي للوصول إلى هدفه؛
- التفاعل مع السكان المحليين والانخراط بثقافتهم وحياتهم الاجتماعية؛
- سهل التكيف حتى بوجود خدمات سياحية بسيطة؛
- تحمل الإزعاج والسير ومواجهة الصعوبات بروح طيبة؛
- إيجابي وغير انفعالي؛
- تحبب إنفاق النقود للحصول على الخبرة وليس من أجل الراحة.

إذن، فالسياحة الخضراء تعتمد في المقام الأول على وعي السائح وعلى الإرشادات والبرامج السياحية المعدة بعناية. كون الوعي البيئي في مجتمعنا لم يرتق بعد إلى مستوى يمكن الاعتماد عليه في التعامل مع البيئة والحفاظ عليها، فإنه يتوجب علينا، مضاعفة الجهد والتركيز على المقومات الأخرى للسياحة المستدامة. وإعداد خطة مبرورة تكفل تدفق السير ببسر وهو أمر ضروري، فيمكن مثلاً منع دخول السيارات التي لا تقل أكثر من راكبين، أو بناء مواقف بعيدة وتسيير حافلات النقل العام التي تتوفر فيها وسائل الراحة. ويمكن تخصيص أماكن للاستمتاع بعناصر الطبيعة، لا تدخلها السيارات ولا يصل إليها الضجيج.

2.3. أهمية السياحة البيئية:

للسياحة البيئية أهمية خاصة اكتسبتها من كونها تعمل على تحقيق مجموعة متكاملة من الأهداف، وفي نفس الوقت تستمد أهميتها من ذاتها التي تنبع 7 من طبيعة الممارسة، ويمكن التعرف على أهميتها في النقاط التالية (صورية، 2010، الصفحات 229 - 230):

- ✓ تدفع السياحة إلى إقامة المزيد من البنى الأساسية من طرق ومواصلات واتصالات ومؤسسات سياحية؛
- ✓ تقود إلى إعمار البيئة المحيطة، لإنشاء الفنادق والمطاعم والاستراحات والمنتجعات الصيفية والشتوية والنشاطات السياحية الأخرى. وتدفع السياح بأعداد مدروسة وبصورة مخططة ومنظمة؛
- ✓ يحقق إيرادات ودخول هامة، لها آثارها الإيجابية التنموية للمناطق ، وبالتالي تنعكس على تفعيل الهيكل الاقتصادي ورفاهية الإنسان، وتطوير الجهود للحفاظ على البيئة؛
- ✓ يولد تدفق الأفواج السياحية مجالات عمل مربحة للسكان المحليين، مما ينمي الوعي للحفاظ على بيئتهم لمزيد من المكتسبات، بالإضافة إلى تعميق الانتماء؛
- ✓ تدفع السياحة البيئية إلى الاهتمام بترميم وصيانة الآثار، والحفاظ عليها وهي من العناصر الهامة في البيئة السياحية؛
- ✓ المحافظة على التوازن البيئي، وبالتالي الحفاظ على الحياة الطبيعية البرية والبحرية والجوية من التلوث؛
- ✓ لها أهمية اجتماعية بارزة، حيث تعد صديقة للمجتمع، إذ تقوم على الاستفادة مما هو متاح في المجتمع من موارد وأفراد، وتعمل على تنمية العلاقات الاجتماعية وتحقيق وتحسين عملية تحديث المجتمع من مجتمعات معزلة إلى مجتمعات منفتحة؛
- ✓ تقوم على نشر المعارف والمعلومات السياحية، ونشر ثقافة المحافظة على البيئة والموروث التراثي الإنساني وثقافة الحضارة والمواقع التاريخية.

3.3. أنواع السياحة البيئية:

- ترتكز السياحة البيئية بصورة مباشرة على الطبيعة وعادة ما ترتبط بالتراث الحضاري والتاريخي للشعوب، لذلك تتعدد مظاهرها وتتنوع بحسب تنوع عناصر الجذب في هذه المواقع، و من بين أهم أنواعها: (مأم، 2018، صفحة 730)
- سياحة المحميات الطبيعية والتي يطلق عليها السياحة الفطرية؛
 - سياحة المزارع والسياحة الخضراء في السهول والغابات والمنتزهات وحدائق الحيوانات؛
 - سياحة صيد الحيوانات البرية والطيور والأسماك؛
 - سياحة الغوص تحت الماء والألعاب المائية ومشاهدة الشعب المرجانية والتنزه على الشواطئ ودراسة النباتات البحرية والرحلات الشراعية والفنادق العائمة؛
 - سياحة الصحاري حيث الهدوء والسكينة ومراقبة الطيور والحشرات والزواحف والتزلج على الرمال وباقات الصحاري؛
 - سياحة الآثار والمغارات وتحليل الصخور الجيولوجية؛
 - الاطلاع على الحرف اليدوية والألبسة التقليدية والأكلات الشعبية، بالإضافة إلى الكرنفالات والمهرجانات الثقافية و المخطوطات.

ثالثا: الجهود الدولية لتفعيل السياحة الخضراء

1. مؤتمرات السياحة الخضراء: (القادر، 2017، الصفحات 423 - 424)

1.1. المؤتمر التحضيري حول السنة الدولية للسياحة البيئية بسيشل:

تم تنظيم مؤتمر سيشل (8 - 10 ديسمبر 2001) من طرف منظمة التجارة العالمية، بالاشتراك مع حكومة سيشل، والهدف من هذا المؤتمر تمكين أصحاب المصلحة من جميع الفئات الرئيسية المعنية بالتنمية المستدامة وإدارة السياحة البيئية في الدول النامية الجزرية الصغيرة والجزر الأخرى من تبادل الخبرات بتقديم دراسات حالات فردية وإجراء مناقشات متعمقة حول هذا الموضوع، وشارك حوالي 100 شخص من 20 بلدا في هذا المؤتمر، الذي يمثل أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص، والمنظمات والمجتمعات المحلية، وتم عرض 25 دراسة حالة جنباً إلى جنب مع ثلاثة عروض تمهيدية في أربع دورات، مواضيع الجلسات تناولت المسائل المتعلقة بسياسات السياحة البيئية، والتخطيط، والتنظيم، والتسويق والترويج، فضلا عن رصد أنشطة السياحة البيئية.

وقدم هذا المؤتمر ملخص من الاستنتاجات والمناقشات وفقا إلى أربعة محاور للقمة العالمية للسياحة الإيكولوجية:

- سياسة السياحة البيئية والتخطيط: تحدي الاستدامة
- تنظيم السياحة البيئية: المسؤوليات والأطر المؤسسية
- تطوير المنتجات وترويج وتسويق السياحة البيئية: تعزيز الاستهلاك المستدام للمنتجات
- رصد تكاليف وفوائد السياحة البيئية: ضمان التوزيع العادل بين جميع أصحاب المصلحة

2.1. مؤتمر كيبك للسياحة الخضراء بكندا:

عقدت القمة العالمية للسياحة الإيكولوجية في مدينة كيبك بكندا 19 - 22 ماي 2002، وكان هذا الحدث الرئيسي للاحتفال بسنة 2002 السنة الدولية للسياحة البيئية، وكان الهدف من القمة إلى الجمع بين الحكومات والوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات السياحية وممثلي المجتمعات المحلية والسكان الأصليين، والمؤسسات الأكاديمية والأفراد الذين لديهم اهتمام بالسياحة البيئية، وتمكينهم من التعلم من بعضهم البعض والتعرف على بعض المبادئ المتفق عليها وأولويات تطوير وإدارة السياحة البيئية في المستقبل.

3.1. مؤتمر هاربور للسياحة الخضراء بالولايات المتحدة:

وضع إعلان هاربور كنتيجة لمؤتمر السياحة البيئية في الولايات المتحدة، الذي عقد 14 - 16 سبتمبر 2005 في هاربور، يدعو هذا الإعلان على حكومة الولايات المتحدة إلى تبني مجموعة من السياسات لتشجيع السياحة المسؤولة اجتماعيا وبيئيا، باعتبارها واحدة من الوجهات السياحية الرائدة في العالم، كما أنها دور قيادي في الترويج للسياحة المسؤولة.

4.1. مؤتمر أوسلو للسياحة الخضراء (2007)

بيان أوسلو بشأن السياحة الإيكولوجية (2007) يعتبر نتيجة من النتائج الرئيسية للمؤتمر العالمي للسياحة البيئية عام 2007، الذي عقد في أوسلو، النرويج، في الفترة من 14 - 16 ماي بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة لقمّة كيبيك، وكانت أهدافه لتقييم الانجازات والتحديات في مجال السياحة البيئية منذ عام 2002، لجميع جمعيات السياحة البيئية الوطنية والإقليمية والمهنيين والممارسين للسياحة البيئية من جميع أنحاء العالم، وبناء الالتزام بالسياسات والإجراءات لتعزيز المساهمة الفريدة للسياحة البيئية لحفظها وتمييزها المستدامة.

الخاتمة:

في ضوء الاهتمام المتزايد بضرورة تبني سياسة ناجعة لتنويع اقتصادات الدول التي تتكلى على قطاع اقتصادي دون القطاعات المتنوعة التي تزخر بها، خاصة الدول النفطية، أصبح مفهوم السياحة الخضراء ليس اختياراً بل حتمية لحماية البشرية والحياة بصفة عامة من جهة ولتحقيق الفوائد الاقتصادية من جهة أخرى .

باعتبار السياحة من أهم القطاعات كون الوعي البيئي في مجتمعاتنا لم يرتق بعد إلى مستوى يمكن الاعتماد عليه في التعامل مع البيئة والحفاظ عليها من جهة، والاعتماد عليه كقطاع حيوي يمكن من خلال تفعيله محاربة تبعية الدول لقطاع معين دون باقي القطاعات، فإنه يتوجب على الجميع مستهلكين، مسؤولين وحكومات، مضاعفة الجهد والتركيز على مقومات السياحة الخضراء. وإعداد خطة مرورية تكفل تدفق السير بيسر وهو أمر ضروري.

ولتحقيق ذلك نورد التوصيات التالية:

- الأخذ بمبدأ التخطيط السياحي لتحقيق التكامل في التنمية بين كافة القطاعات، وكذا تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة؛
- نشر الوعي السياحي بواسطة مختلف وسائل الاتصال البصرية السمعية والمكتوبة، من أجل ضرورة إسهام المجتمع في الترغيب السياحي البيئي بتعاملاتهم مع السياح بطرق حضارية متطورة تشجع تفعيل السياحة في وطنهم؛
- تشجيع الاستثمار في صناعة السياحة في مختلف الأقاليم والمناطق الريفية؛
- تامين برامج التحديث والتطوير للمناطق السياحية، والتوسع وإيجاد مناطق سياحية جديدة تتلائم مع تغير وتطور عمليات التنمية السياحية؛
- تفعيل السياسات الوطنية لحماية التراث الوطني من كل ما يعرضه للاندثار باعتباره كنز ومورد يمكن الاعتماد عليه في تنويع الاقتصاد الوطني.

قائمة المراجع:

- Chien, v. M. (2007). *Tourisme et integration dans l'economie mondiale*. These Doctorat en Science Economiques, Facule des Sciences Economiques et de Gestion. Universite du sud Toulon-Var.
- Diversification-Domestic and Export .(2015، 04). United Nations Industrial Organization <http://www.equip-project.org/tool-4-diversification-domestic-and-export-Dimensions> .Consulté le 13/09/2019
- السعيد بوشول. المقاولاتية كإستراتيجية للتنويع الاقتصادي: دراسة حالة المملكة العربية السعودية. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 07.
- المعهد العربي للتخطيط. التعريف بمفهوم التنويع الاقتصادي وأهدافه ومحدداته. <http://www.arab-api.org/default.aspx> Consulté le 12/09/2019
- المعهد العربي للتخطيط. (2018). تقرير التنمية العربية: التنويع الاقتصادي ومدل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية. الكويت.
- أوليفر زيفرين، موقع دويتش لاند، أبو رزيزة أسعد سراج. جريدة الوطن السعودية. <http://yomgedid.kenanaonline.cm/posts/105933> Consulté le 14/09/2019

- جوكوف اسكندروف ستبانوف. (1987). البلدان النامية وقضاياها الملحة. موسكو: دار انقدم.
- حامد عبد الحسين الجبوري. التنوع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية. [http: //fcds.com/economical/535](http://fcds.com/economical/535). Consulté le 12/09/2019
- خان أحلام، زاوي صورية. السياحة البيئية وأثرها على التنمية في المناطق الريفية. أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع.
- صباح بلقيدوم، حياة مأمّن. السياحة البيئية حلقة وصل بين الاستثمار السياحي والمجال البيئي لتحقيق التنمية المستدامة: نماذج عالمية وعربية متميزة من عالم السياحة البيئية. مجلة الدراسات المالية والإدارية، العدد التاسع.
- ضيف احمد، عزوز احمد. واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 14، العدد 19 .
- فتيحة كركوش. أهمية السياحة في تحقيق التنمية بالمنطقة الصحراوية. مجلة آفاق لعلم الاجتماع، العدد 16.
- قعيد لطيفة، هدير عبد القادر. تفعيل السياحة الخضراء (البيئية) لمواكبة التغيرات العالمية البيئية دراسة حالة مشروع الكربون الأزرق بالامارات. مجلة رؤى اقتصادية، العدد 12. الجزائر.
- محمد أمين لزعر. (2013). سياسات التنوع الاقتصادي تجارب دولية وعربية. [http: //www.arab-api.org](http://www.arab-api.org) Consulté le 12/09/2019
- محمد كريم قروف. قياس وتقييم مؤشر التنوع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 1980 - 2014. مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 9، العدد 2.
- مقال علاقة السياحة بالبيئة. [http: //mounabouhali.files.wordpress.com](http://mounabouhali.files.wordpress.com) Consulté le 14/09/2019
- ممدوح عوض الخطيب. (16 ربيع الثاني، 1436 هـ). التنوع والنمو في الاقتصاد السعودي. المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الرياض.
- موسى باهي، كمال رواينية. التنوع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط. المجلة الجزائرية للتنمية، عدد 5.